

معيار (١,١,٤)

سياسة حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر

عمادة التعلم الإلكتروني
٢٠٢٥



حقوق الملكية الفكرية في التعليم الإلكتروني

١. تلتزم عمادة التعلم الإلكتروني بحقوق الملكية الفكرية في أي مواد إلكترونية تصممها أو تضيفها إلى أنظمة التعلم الإلكتروني، أو صفحة العمادة على موقع الجامعة، وقنواتها الإلكترونية التي تحت إدارتها.
٢. تلتزم عمادة التعلم الإلكتروني بنشر وتوعية حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر للمستفيدين من أنظمة التعلم الإلكتروني بالجامعة.
٣. هذه الوثيقة لا تتعارض مع حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر بالجامعة، بل تعتبر وثيقة مكملتها.
٤. تعود ملكية المحتوى الإلكتروني المنشور على أنظمة التعلم الإلكتروني بالجامعة إلى جامعة الباحة.
٥. المحتوى الإلكتروني الخاضع لقواعد الاستخدام التجاري يخضع لشروط الاتفاق بين الجامعة والجهة المنتجة للعمل.
٦. جميع الأعمال الإلكترونية التي تكون من إنتاج، أو صنع، أو إبداع، أو تطوير أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين أثناء أداء مهامهم الوظيفية تعتبر ملك للجامعة.
٧. المحتوى التعليمي الإلكتروني المفتوح يُستخدم وفق قواعد حقوق النشر للمصدر مع ضرورة الالتزام بالإشارة إليه.
٨. يتحمل عضو هيئة التدريس مسؤولية الاطلاع على حقوق الملكية وحقوق النشر، والالتزام بها في إنتاج أو نشر أو تصميم أو تطوير أي محتوى إلكتروني خاص بالجامعة.
٩. يلتزم عضو هيئة التدريس بتحمل كامل المسؤولية في حال استخدام أي من المصادر الإلكترونية المفتوحة المصدر أو المحفوظة والتي تتبع ملكية الجامعة في حال استخدامها لغير الغرض الذي أنتجت أو صُممت من أجله.
١٠. جميع أشكال المحتوى الإلكتروني خاضعة لسياسات حقوق الملكية وحقوق النشر، سواءً محتوى الجلسات المتزامنة، أو ما يتم إضافته كمحتوى غير متزامن.
١١. يتحمل عضو هيئة التدريس كامل المسؤولية عن أي مخالفة لحقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر، ويعتبر عمل فردي تُخلى الجامعة مسؤوليتها عنه.
١٢. تلتزم جامعة الباحة بتوجيه من يلزم بفحص محتوى جميع المقررات الإلكترونية والتأكد من خلوها من انتهاكات حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر.

سياسة حقوق النشر في التعلم الإلكتروني

١. أي منتج إلكتروني يُكلف عضو هيئة التدريس بتطويره أو تصميمه أو صياغته يجب أن يُقرّ بملكية الجامعة للمنتج ويحق لها إعادة استخدامه، ونشره، والتعديل عليه دون الرجوع إلى أي جهة.
٢. يجب على عضو هيئة التدريس المُكلف بتصميم، أو إنتاج، أو تطوير أي منتج إلكتروني أن يتعهد بمراعاة حقوق الملكية وحقوق النشر قبل نشر المنتج عبر أنظمة التعلم الإلكتروني للجامعة.
٣. يجب أن يلتزم عضو هيئة التدريس باستخدام معايير التوثيق العلمي العالمية للإشارة إلى المصادر المُستخدمة والتوثيق المرجعي.
٤. يُقرّ عضو هيئة التدريس بتحملة كامل المسؤولية عن المحتوى الإلكتروني الذي ينشره في حال مخالفته للقوانين والأنظمة المُتبعة في المملكة.
٥. يتحمل عضو هيئة التدريس المسؤولية كاملة ويُقرّ بعدم مسؤولية الجامعة عن استخدام أي منتج غير مرخص ينتج عنه مطالبات من أي جهة.



٦. يُمنع نشر أيٍّ من أعمال الطلبة الإلكترونية بشكل علني داخل أو خارج المقرر على أنظمة التعلم الإلكتروني أو خارجها كالواجبات والأبحاث دون الحصول على إذن من صاحب العمل.
٧. أي منتج تعليمي إلكتروني يتطلب الحصول على إذن لنشره يلتزم عضو هيئة التدريس بالحصول على الموافقة المطلوبة قبل النشر على أنظمة إدارة التعلم الإلكتروني الخاصة بالجامعة.
٨. ظهور أي مستجدات خاصة بحقوق النشر لأي منتج تعليمي إلكتروني تُلزم عضو هيئة التدريس بالتعديل الفوري في حال كان المنتج منشور على أنظمة إدارة التعلم الإلكتروني الخاصة بالجامعة.
٩. يُمنع نشر أي محتوى إلكتروني يتعارض مع سياسات احترام خصوصية الآخرين، أو البيانات الشخصية لهم.
١٠. يُمنع نشر أي محتوى إلكتروني يتطرق إلى مخالفة الدين الإسلامي وتعاليمه أو يُحرّض على الإخلال بأمن الدولة، أو الاستقرار المجتمعي، أو النعرات الطائفية، أو العصبية أو القبلية.
١١. يمنع نشر أو الترويج أي محتوى أو منتج ذو أهداف تجارية.

الاجراءات المتخذة من قبل الجهة في حال حدوث انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

١. تحرير محضر تفصيلي بجميع ما حدث مع إرفاق الأدلة إن وجدت وإحالتها للجنة المختصة في الجامعة.
٢. ازالة المحتوى الذي يوجد به انتهاك حقوق الملكية الفكرية وسياسة النشر.
٣. إنذار عضو هيئة التدريس الذي قام بانتهاك حقوق الملكية الفكرية وسياسة النشر خطأً.
٤. منع عضو هيئة التدريس من النشر مستقبلاً.
٥. وللجامعة اتخاذ ما تراه مناسباً بهذا الصدد.

